الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
28 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دياللو ..... (السنغال)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50962 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد ماوبي** (ليسوتو): قال إنه على الرغم من حدوث تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أجزاء من العالم النامي، فإن عدد الفقراء فقرا مدقعا في ازدياد. ويجب أن تتضمن قياسات النمو الاقتصادي عوامل من قبيل خلق وظائف لائقة تؤدي إلى مستويات معيشية محسنة.

٢ - إن التدهور الحاد للأراضي يعد مشكلة خطيرة في ليسوتو. وقد نجمت هذه المشكلة عن سوء استخدام وإدارة الأراضي، وتحات التربة بشكل غير مسبوق، نتيجة لظواهر جوية بالغة الشدة، كالجفاف والفيضانات. وفي مواجهة هذا التحدي، لا تدخر حكومته جهدا في تنفيذ برامج لاستصلاح الأراضي. ولا غنى عن زيادة الاستثمار في الزراعة للتنمية في البلدان النامية، ويجب أن تستهدف زيادة الإنتاجية والقدرة على المواجهة لدى صغار الزراع. ويجب إدراج سياسات الزراعة والبيئة في سياسات التنمية الريفية لضمان استمرار دعم النظم الإيكولوجية لنظم الزراعة.

٣ - إن وفده يأمل أن يؤدي المؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لعام ٢٠١٤ لتنفيذ برنامج عمل ألماتي إلى حث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على وضع إطار عملي المنحى لدعم إدماج البلدان النامية غير الساحلية في أهداف النظام التجاري العالمي. ويتعين اختتام جولة الدوحة للمفاوضات، وأن تيسر التجارة بتمكين أقل البلدان نموا من دخول الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص. إن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تخلفت عن المستويات المستهدفة، وإن كانت ذات أهمية حيوية لبلدان مثل ليسوتو. ويجب أن تكون هذه المساعدة دعامة لشراكة عالمية معززة في الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - **السيد مسوسا** (ملاوي): قال إن على اللجنة أن تعالج بشكل شامل مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، عملا على تضييق الفجوة الرقمية التي تواصل الاتساع بالموازاة مع التقدم في العلم والتكنولوجيا. ورغم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ساهمت بقدر كبير في النمو الاقتصادي لملاوي، فإنها تفتقر إلى ما يكفي من الخدمات والبنية الأساسية الداعمة. وتدعو ملاوي شركاءها في التنمية إلى تقديم المساعدة في هذا المجال.

٥ - وفي العام الماضي تعهدت الحكومة الجديدة بمعالجة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجسيمة التي تواجه البلد، من خلال استعادة سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وخفض قيمة العملة، وتعزيز الانضباط المالي. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٥ في المائة في العام الحالي، ومع ذلك فإن ملاوي لا تزال واحدة من أفقر الدول في العالم.

٦ - ويأمل وفده أن ينفذ برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ بكامله، بما يكفل لأقل البلدان نموا دخول الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية ونظام الحصص، والمساعدة في مجال بناء القدرات. ويجب على البلدان التجارية القوية أن تمارس إرادتها السياسية لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات بطريقة تخدم البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة إلغاء الإعانات الزراعية وغيرها من الحواجز التجارية، تعزيزا لوصول البلدان النامية إلى التجارة.

٧ - **السيد ندوهورا** (أوغندا): قال إنه على الرغم من التقدم، فإن بعض البلدان الأفريقية ليست على مسار تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري التركيز على القضاء على الفقر وزيادة دخول الأسر المعيشية. إن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة تحتاج إلى التوازن بقدر

أكبر من المساواة، في أعمال اللجنة وفي تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تنهض بالتعليم، وتطوّر البنية الأساسية، وتهيئ بيئة تدعم الاستثمار الخاص، وتعزز التصنيع والقيمة المضافة، وتنوع الاقتصادات لخلق العمالة، وتدعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وستكون هناك حاجة إلى التمويل من مصادر عامة وخاصة ومبتكرة لدعم المشاريع الفائقة الأهمية التي ستضع البلدان النامية على مسار التحول والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨ - واتساقا مع الغاية ٨، يجب أن يتضمن الإطار الإنمائي الجديد شراكة عالمية أقوى للتنمية؛ وفي أعقاب الأزمة المالية، نفذ بعض البلدان المتقدمة تدابير حمائية أثرت على التجارة العالمية، رغم التعهد بإيجاد نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي. وأخيرا فإن التكامل الإقليمي لإيجاد مزيد من الفرص للتجارة والاستثمار والعمالة مهم. إن جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعمل معا على إنشاء منطقة للتجارة الحرة.

٩ - **السيد غوماكوي** (بوتسوانا): قال إن المناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كانت أمرا أساسيا للتحول من خطة عالمية ترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة لما بعد عام ٢٠١٥ تركز على التنمية المستدامة. وعلى اللجنة النظر في الوفاء بالتعهدات السابقة المتعلقة بالتنمية المستدامة عندما ترسم إطارا جديدا للتعاون.

١٠ - إن وفده يتطلع إلى العمل مع البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية المستدامة، ويرى أنه لا بد من إعطاء الأولوية للنظر في انتشار الفقر، وعدم المساواة في الدخل، والتفاوت في الحصول على الخدمات الأساسية. إن بوتسوانا، وهي بلد نام غير ساحلي، تتطلع بالمثل إلى المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل ألماتي، وتأمل أن تدرج أولوياته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأخيرا فإن تغير المناخ يؤثر سلبا على جهود التنمية في بوتسوانا. وأعرب عن أسفه لتجاوب المجتمع الدولي غير الكافي مع نقص المياه في بلده، وقال إنه يجب التركيز على تقديم المساعدة إلى البلدان الواقعة في بيئات قاحلة وشبه قاحلة وصحراوية في مناقشة اللجنة لتغير المناخ.

١١ - **السيد سلفادور مونيوس** (إكوادور): قال إنه لا غنى عن الإرادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن من المؤسف أنه على الرغم من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر ريو+٢٠، فإن نموذج الاقتصاد الأخضر الذي لا يزال محل قبول لا تقوم أسسه على نظام غير متكافئ وحصري وغير مستدام فحسب، بل إنه يعطي الأولوية أيضا للاستثمار الخاص.

١٢ - لقد آن أوان النظر في علاقة الشركات عبر الوطنية بالبيئة؛ فهناك شركات عديدة لا تساءل عن جرائمها البيئية. وقد أغرقت شركة تكساكو - شيفرون أكثر من ٦٨ مليون متر مكعب من النفايات السامة في نهر الأمازون بإكوادور، ولم تقدم أي تعويضات اقتصادية إلى المجتمعات المتضررة. ولم تحترم الحكم الصادر ضدها من نظام العدالة في إكوادور، بل عملت على العكس على تنظيم حملة في وسائل الإعلام لمهاجمة المجتمعات المتضررة والبلد بأسره. وهذا النوع من الاستثمار الخاص الضار لا يسهم في التنمية، وهو غير مقبول.

١٣ - إن البلدان المتقدمة لا تفي بالتزاماتها بخفض انبعاث غازات الدفيئة. وهذه الالتزامات لا تزال تحتاج إلى أن تكون أكثر طموحا إذا أريد التحكم في ارتفاع درجات الحرارة. وطالب هذه البلدان بالتزامات أقوى - حتى أكثر مما أعلنته في فترة الالتزام الثانية في بروتوكول كيوتو - وباحترام النظام

المتعدد الأطراف. لقد تقدمت إكوادور باقتراحات مبتكرة بشأن تغير المناخ، ومنها آلية الانبعاثات الصافية المجتنبة.

١٤ - إن الآثار الضارة للأزمة المالية سبب كاف يدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور أقوى في الحوكمة الاقتصادية العالمية، عملا على إصلاح النظام المالي الدولي بشكل تام، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية من خلال نظام اقتصادي دولي جديد. إن وفده يدعو اللجنة إلى اتخاذ قرارات تزود المجتمع الدولي بهيكل مالي جديد، وآلية مستقلة سيادية لإعادة جدولة الديون، ووسيلة للتغلب على ركود جولة الدوحة، وضمان أن تخصص البلدان المتقدمة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومجال يتيح للبلدان النامية اتخاذ سياسات تتماشى مع أولوياتها الوطنية. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري للتنمية، ولكن يجب أن يظل مكملا لا بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب.

١٥ - وقال إن وفده أيضا يود أن يشدد على أهمية الهجرة وصلتها بالتنمية. وكرر عرض استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو.

١٦ - **السيدة شكريلادز** (جورجيا): قالت إن حكومتها أجرت إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تهيئة بيئة جاذبة لمنظمي المشاريع. وكانت النتائج إيجابية في رأي المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف. ورغم أن الأزمة المالية وحرب عام ٢٠٠٨ قد عكستا النمو الاقتصادي مؤقتا، فإن الاقتصاد بدأ يعود إلى طبيعته منذ عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٢ وصل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,١ في المائة. وقد حسنت الحكومة أيضا الرعاية الاجتماعية بزيادة المعاشات التقاعدية للمسنين وحزم الرعاية للمعوقين، وبإدخال برنامج شامل للتأمين الصحي على نطاق البلد. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن الفقر والبطالة ما زالا مبعث قلق بالغ.

١٧ - وقد أدمجت الحكومة التنمية المستدامة في السياسات الوطنية، وتعكف الآن على تنفيذ ٧٠ مشروعا لحماية البيئة تمولها دول مانحة ومنظمات دولية. وسيتم تحديد استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي بحلول نهاية عام ٢٠١٣. واعترافا من جورجيا بأهمية التثقيف البيئي، فقد دعت في العام الماضي إلى انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي تبيليسي+٣٥ المعني بالتثقيف البيئي في مجال التنمية المستدامة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وهي تهيئ الآن مصادر مختلفة للطاقة الخضراء، ولا سيما الطاقة الكهرمائية، وتقترب الآن من استهلاك الطاقة النظيفة بنسبة ١٠٠ في المائة.

١٨ - ولم تطبق جورجيا أي حواجز تجارية غير جمركية أو رسوم تصدير، وتعتبر تعريفاتها الجمركية على الواردات من أقل التعريفات في العالم. وتتمتع جورجيا بالتجارة الحرة مع جاراتها، واختتمت مؤخرا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة كجزء من اتفاق انتسابها، المتوقع أن يوضع في صيغته النهائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٩ - **السيد بيا** (الكاميرون): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة يجب أن تكمل الأهداف الإنمائية للألفية لا أن تحل محلها، وأن يكون هدفها الرئيسي القضاء على الفقر. ويجب إدماج أهداف التنمية المستدامة بشكل مترابط في خطة التنمية. وينبغي أن تكون أهداف الخطة واضحة وقابلة للقياس، وأن تراعي الأولويات والقدرات ومستويات التنمية الإقليمية والوطنية. ويتفق وفده مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ بشأن التقدم في تحقيق هذه الأهداف في أفريقيا.

ويقول التقرير إن معظم الاقتصادات الأفريقية تعتمد على الصناعات الاستخراجية والمواد الخام؛ وهناك احتياج إلى التصنيع والتنويع لمعالجة التفاوت الاقتصادي في هذه القطاعات.

٢٠ - إن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب ألا تصرف الاهتمام عن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتحقيقا لذلك الهدف لن يكون هناك غنى عن التضامن الدولي وتعجيل المعونة الدولية. إن البلدان الأفريقية أساسا تحتاج إلى المساعدة لتحسين القدرة على الإنتاج وتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق.

٢١ - إن العمالة ضرورية لاجتثاث الفقر، وكرامة الإنسان، والرفاهية الجمعية، والنمو الاقتصادي المستدام. وقد وضعت حكومته استراتيجية للعمالة والنمو من أجل معالجة مجموعة كبيرة من قضايا التنمية. وفي إطار هذه الخطة، أنشأت الكاميرون في العام الماضي ثلاثة سدود للطاقة الكهرمائية، وهي الآن في سبيلها إلى مضاعفة توليدها للكهرباء ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٢٠، مع إعطاء الأولوية لنمو الطاقة المتجددة. وأجرت الكاميرون أيضا إصلاحات مالية لتعبئة الموارد المحلية، بما فيها المدخرات، واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره، من خلال تبسيط عملية البدء في عمل تجاري.

٢٢ - **السيد ويسليدر** (كوستاريكا): قال إنه يتعين على الأمم المتحدة أداء دور هام في وضع خطة للتنمية شاملة ومتوازنة وقابلة للاستمرار وطموحة أيضا. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل حيوي للتعاون بين الشمال والجنوب. ويجب تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والسعي إلى أشكال للتعاون جديدة ومبتكرة؛ وينطوي التعاون الثلاثي على إمكانية كبيرة لتسهيل النقل الفعال للتكنولوجيا.

٢٣ - إن الظروف الاقتصادية العسيرة يجب ألا تحول دون وضع خطة طموحة للتنمية. ولا ينبغي تهميش التضامن مع الأشد احتياجا إلى المساعدة والبلدان ذات الدخل المتوسط، وكذلك الالتزامات بمكافحة تغير المناخ. ويتطلع وفده إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وغيرها من المحافل الدولية لتوفير توجيه واقعي في هذا الشأن. وعلى البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المالية، ويتعين تحقيق التقدم صوب تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. إن قرابة ٧٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان ذات الدخل المتوسط، وبدون وجود خطة منظمة لإدماج هذه البلدان في خطة التنمية، لن يتسنى تحقيق أهداف إنمائية يعتد بها.

٢٤ - ورغم أن أنماط الاستهلاك المتسمة بالهدر لا تناقش عادة في إطار خطة التنمية، فإن تغييرها مهم للغاية للتنمية المستدامة. إن كوستاريكا تدعم بنشاط الاتفاقات الدولية لتخفيف آثار تغير المناخ، وتأمل أن تسهم الدورة التاسعة عشرة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وضع إطار عمل طموح وشامل وملزم قانونا لتغير المناخ، وفي تعزيز الالتزامات الوطنية الحالية بالحد من انبعاثات الكربون.

٢٥ - **السيد مانغيسي** (تونغا): قال إن بلده شرع في تنفيذ خطة لتعجيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تركز على مكافحة الأمراض غير المعدية. إن قدرة تونغا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تعتمد إلى حد كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تراجعت في العامين الماضيين. وعلى البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ فهذه المساعدة مهمة للغاية بالنسبة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة لتنفيذ البرامج التي تمكنها من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويجب أيضا النظر في مصادر

مبتكرة للتمويل، مثل عمليات نقل التحويلات بفعالية أكبر، وسندات المغتربين.

٢٦ - إن تونغا، اقتناعا منها بضرورة العمل على استخدام مصادر الطاقة المستدامة، تشترك في إنشاء مستودع بيانات إقليمي للطاقة المستدامة للجميع لمنطقة المحيط الهادئ. ومن شأن نتائج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ أن تساعد في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن يكون تغير المناخ مسألة شاملة لعدة قطاعات في مناقشات التنمية المستدامة، وأن تكون المحيطات أولوية مواضيعية.

٢٧ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إن على اللجنة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، والبلدان الأقل نموا غير الساحلية، والبلدان المتأثرة بالنزاع، التي تحتاج إلى المساعدة الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تراعى أيضا احتياجاتها الخاصة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى البلدان المتقدمة تعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويؤيد وفده عقد مؤتمر دولي آخر لمتابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية قبل نهاية عام ٢٠١٥. إن للمؤتمر الاستعراضي العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي أهمية فائقة لنجاح البلدان الأقل نموا غير الساحلية، ويتعين أن يوجه المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالتوازي مع توصيات مؤتمر ريو+٢٠، وبرنامج عمل إسطنبول، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٨ - إن أفغانستان تضاعف جهودها للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، وتحث المجتمع الدولي على تشغيل صندوق المناخ الأخضر بحلول مطلع عام ٢٠١٤.

٢٩ - ورغم عدم الاستقرار الناجم عن الإرهاب، فإن أفغانستان لا تزال على التزامها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المقرر الذي مدّد حتى عام ٢٠٢٠، بمساعدة استراتيجيتها الإنمائية الوطنية. وقد حققت بالفعل تقدما كبيرا، ولا سيما فيما يتعلق بالغاية ٩ الخاصة بتعزيز الأمن، التي أضيفت خصيصا لأفغانستان.

٣٠ - **السيد رويس** (كولومبيا): قال إن من المهم للغاية إيجاد أسلوب عملي لتحديد أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون هذه الأهداف محدودة العدد، وأن تركز على المجالات التي يمكن إحداث تغيير واسع فيها. ورغم التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لم يكن متكافئا فيما بين البلدان وداخلها. إن خطة وحيدة وعالمية وشاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تراعي الأوضاع الخاصة لشتى البلدان، وأن تكفل لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط استمرار الاستفادة من التعاون الدولي. ويجب أن يكون القضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة حجر الزاوية في الخطة الجديدة، في سياق الاستدامة وأنماط الإنتاج والاستهلاك الأكثر تجاوبا.

٣١ - إن عملية متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وجولة الدوحة يجب أن تفضي إلى نظم مالية وتجارية أكثر تماسكا تدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالميا. ويتعين عقد مؤتمر دولي لمتابعة الالتزامات المترتبة على توافق آراء مونتيري وجولة الدوحة قبل عام ٢٠١٥، حتى تتسنى له المساهمة في إعداد خطة التنمية الجديدة. ويجب عكس اتجاه التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية الحيوية الذي حدث في العامين الماضيين، وعلى البلدان النامية الوفاء بالنسبة المنصوص عليها، وهي ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتعين زيادة التعاون التقني لسد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والنامية.

٣٢ - وقد تبين من الأزمة الاقتصادية أن النظام المالي الدولي يحتاج إلى مزيد من الشفافية وإلى تنظيم أفضل. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في إنشاء نظام شامل ومعزز للحوكمة الاقتصادية يتيح للبلدان النامية صوتا أقوى، ويعترف بالحقائق الاقتصادية الجديدة، مثل الاقتصادات البازغة.

٣٣ - ويجب أن تتخذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية نهجا منسقا ومفهوما يرمي إلى إيجاد حلول مبتكرة وشاملة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤيد وفده الخطوات المتخذة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة دعما للتمثيل الإقليمي ودعما لتماسك عملياتها الإنمائية.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، ستستضيف كولومبيا الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي، وهو منبر لتبادل الأفكار بشأن تطوير المدن.

٣٥ - **السيد بوديني** (سان مارينو): قال إن وفده يرحب بالوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تتضمن أي أهداف إنمائية للألفية لم تتحقق، وأن تركز بوجه خاص على القضاء على الفقر المدقع. ومن الضروري التأكد من وجود التمويل الكافي. ويتعين أن ترتكز الأهداف الإنمائية المقبلة على تقييم واقعي للتمويل العام والخاص المتاح، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة. إن الأهداف الطموحة أكثر مما ينبغي ستخلق توقعات غير واقعية، وهو ما يمكن بدوره أن يتسبب في توترات اجتماعية وسياسية.

٣٦ - **السيدة الحسن** (السودان): قالت إن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون أكثر شمولا وتوازنا، وأن تكون خالية من التضييق الاقتصادي الأحادي أو الجماعي. وبدلا من ذلك، لا بد أن تعالج قضية الديون، وبخاصة في حالة البلدان الخارجة من نزاعات، مثل بلدها. ومن أجل دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أهداف ما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن يركز المجتمع الدولي على القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي، واحترام كرامة الإنسان، وحماية كوكب الأرض من أجل الأجيال المستقبلية. وتحتاج الدول النامية لسياسات واضحة بأهداف محددة، بحيث تكون مرتبطة بالنمو الاقتصادي وبسياسة مبتكرة في مجال الصناعة والبيئة. ولا بد من تعميق الشراكة حول الطاقة المتجددة، للتأكيد على أن الفوائد يتم تقاسمها على نطاق واسع، وذلك للتصدي للجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له هو أيضا دور يؤديه، فهو مظهر من مظاهر التضامن بين دول وشعوب الجنوب. وأخيرا فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، أكدت ضرورة التمويل الكافي من جميع المصادر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - **السيدة كاريّاس** (هندوراس): قالت إنه يتعين على اللجنة أن تبين أنه يمكن لمداولاتها أن يكون لها أثر ملموس في تعزيز التنمية المستدامة. وفي ضوء الوضع العالمي الذي يتسم بعدم مساواة مستمر في المجال الاجتماعي والاقتصادي والكوارث الطبيعية والاتجاهات المالية السلبية، فإن من المشجع أن قادة العالم أعربوا جميعا عن عزمهم على التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتفاوض بشأن خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن المتابعة السياسية والتقنية لمؤتمر ريو+٢٠ تعكس شعورا متزايدا بالتعاون بين الأطراف المؤثرة العالمية. فعلى سبيل المثال فإن الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الوارد في قرار الجمعية العامة ٤/٦٨، أكد من جديد بوضوح ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، بصرف النظر

عن وضعهم من حيث الهجرة، ومعالجة الهجرة الدولية من خلال التعاون والحوار على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الثنائي، ومن خلال نهج شامل ومتوازن يعترف بأدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقالت إن وفدها يرفض أي تجريم للهجرة، ويرى أن حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين يجب أن تدعم، أيا كان موقعهم.

٣٨ - ورغم أن هندوراس تعتبر بلدا متوسط الدخل، فإن جزءا من سكانها يخوضون نضالا يوميا ضد الفقر، وتركز الجهود الإنمائية للبلد على القضاء على الفقر والجوع، بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي. وهناك برنامج اجتماعي يزود الأسر ذات الدخل المنخفض بقسائم تتعلق بصحة الأطفال وغذائهم وتعليمهم. وقد أدت استراتيجية البلد الكلية المتعلقة بالطفولة إلى تحسين صحة الأم قبل الولادة وأثناءها وبعدها. وتم تطعيم أكثر من ٩٠ في المائة من صغار الأطفال، وتمويل ما يقرب من ١٠٠ في المائة من العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز. وفي مطلع عام ٢٠١٣، بدأ العمال والمزارعون والقطاع العام والحكومة التحاور بشأن عقد اتفاق ضريبي يكفل النمو الاقتصادي العادل، ويجعل السياسات العامة أكثر فعالية.

٣٩ - إن القضايا الحرجة بالنسبة إلى هندوراس والمنطقة تشمل الهشاشة البيئية، والتخفيف من ظاهرة تغير المناخ، وحماية الغابات، والتنمية الريفية، والزراعة المستدامة، والسياحة. إن ما لدى البلد من المزارع الخصبة والموارد الطبيعية يمكن أن يكون مصدرا للعمالة الشاملة والنمو الاقتصادي، وهو مصدر يمكن تعظيمه بالحصول على التكنولوجيا للتثقيف والإنتاج. وستجري هندوراس انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وإن كانت قد وضعت استراتيجية تكفل استمرارية السياسات الاجتماعية بالتنسيق مع المجتمع المدني.

٤٠ - **السيد دهغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يقتضيان من المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لإيجاد نظام للاقتصاد الكلي مستقر وحيوي في الوقت ذاته. وقال إن بلده يقع في منطقة مضطربة، ولذلك فإنه يعي بشدة أهمية وجود بيئة سلمية وآمنة للتنمية المستدامة، فضلا عن العقبة التي يشكلها الضغط الاقتصادي والمالي الانفرادي.

٤١ - إن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن ترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة، والعمل الذي يؤديه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المنشأ حديثا. إن الإطار الجديد للتنمية المستدامة يجب أن يراعي ظروف البلدان المختلفة. وعليه أن يضع خريطة طريق للتنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات من خلال تقاسم المعرفة والعلم والتكنولوجيا والخبرة.

٤٢ - وينبغي ألا يصرف التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأنظار عن مسؤوليات البلدان المتقدمة وكيانات الأمم المتحدة الإنمائية. ولذلك فإن من المهم توفير التوجيه لسياسات الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال وثائق من قبيل قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.

٤٣ - **السيد إيماكاندو** (زامبيا): قال إن هناك حاجة إلى معالجة أوجه الهشاشة وعدم التوازن في النظام المالي الدولي الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية في دعم التنمية. وينبغي إعادة تشكيل مؤسسات بريتون وودز من أجل التصدي بشكل أفضل لتحديات التنمية. وعلى النظام حشد الموارد من أجل النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وخلق الوظائف، والقضاء على الفقر، مع العمل في الوقت ذاته

على دعم الإدارة المستدامة للديون، بما في ذلك تمويل الديون وإسقاطها وإعادة هيكلتها.

٤٤ - ولم يتحقق تقدم واسع أو ذو مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الدوحة. ولم يتحقق بالمثل أي تقدم في تنفيذ وصول جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية ونظام الحصص، وهو الهدف الذي ورد مجددا في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الخامسة والستين، الواردة في القرار ١/٦٥. إن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في بالي في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، يجب أن يكون فرصة لاختتام جولة الدوحة.

٤٥ - وقد نسقت زامبيا خطة تنميتها مع برنامج عمل إسطنبول، الذي يشدد على الحاجة إلى التنمية البشرية والاجتماعية. ومن المهم لنجاح هذا البرنامج أن تتقدم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية في الوقت المناسب بمساهمات في الصندوق الاستئماني للبرنامج. وهناك أيضا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دور يقومان به في تعزيز خطة منصفة للتنمية، ولذلك يجب إدراجهما في سياسات كيانات الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٦ - إن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تكون قابلة للتطبيق ووجيزة ومتوازنة، وأن تتضمن أبعادا اقتصادية واجتماعية وبيئية. وعلى المجتمع الدولي زيادة الزخم اللازم للتنمية المستدامة الشاملة بعدة سبل، منها الشراكات العالمية القائمة على المسؤولية المشتركة والشراكات بين القطاع الخاص المحلي والقطاعين العام والخاص.

٤٧ - **السيد باك** (أستراليا): قال إنه لما كان النمو الاقتصادي والتجارة هما القوة المحركة الأساسية للرخاء، فإنه يتعين بذل الجهود لإعادة تنشيط أعمال منظمة التجارة العالمية والتوصل إلى نتائج ناجحة في مؤتمرها الوزاري التاسع. ومن المهم رفع الحواجز، وبخاصة دعم التجارة الذي يحول دون تصدير البلدان النامية للمنتجات الزراعية. وستعمل أستراليا على تحقيق هذا الهدف بصفتها رئيسا لمجموعة كيرنس، والرئيس القادم لمجموعة العشرين.

٤٨ - إن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يركز على القضاء على الفقر من خلال التنمية المستدامة. ويتعين أن يدعم هذا الإطار وجود قطاع خاص مزدهر، وخلق وظائف، وتحسين الوصول إلى التجارة والأسواق، والاستثمار في الهياكل الأساسية، ونمو قوى عاملة واعية ومنتجة، والصحة العامة، والتعليم الجيد، والقيادة النسائية، وصون البيئة. ويجب أن يفيد الإطار أشد الفئات هشاشة، ومنها الأشخاص ذوو الإعاقة.

٤٩ - إن أستراليا، في ضوء قلقها إزاء التحديات المحددة التي تجابهها منطقة المحيط الهندي - المحيط الهادئ، تتطلع إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في أبيا بساموا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتتطلع أستراليا أيضا إلى أن يتم في عام ٢٠١٥ إبرام اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ يشمل جميع الدول الرئيسية المنتجة لانبعاثات غاز الدفيئة. وعلى اللجنة السعي إلى توليد زخم لتحقيق هذا الهدف، مع عدم إغفال الدور الأساسي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأخيرا فإن أستراليا ستسعى إلى المشاركة بشكل بنّاء في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

٥٠ - **السيد عبده** (اليمن): قال إن الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان النامية على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد عرقلتها وقوضتها قلة مواردها. والغاية ٨، بوجه خاص، لم تؤخذ على محمل الجد، والعديد من الالتزامات لم يوفّ بها. إن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج لإرادة سياسية وحشد للموارد، ويجب أن تظل له الأولوية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٥١ - إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تنص على شراكة فعالة من أجل تمويل التنمية. إن تفعيل مؤتمر ريو+٢٠ يجب أن يتناول التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويأمل وفده أن يتحاشى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة القصور الذي لازم عمل لجنة التنمية المستدامة.

٥٢ - لقد مرت اليمن بظروف صعبة باعتبارها من بلدان الربيع العربي التي ترفض طريقة إدارة الشؤون العامة وتفشي الفساد وغياب جهود التنمية الحقيقية. ويجري الآن إصلاح هياكل الدولة، ويعيد البلد اليوم التركيز على أولوياته الاقتصادية والإنمائية، بالتعاون مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - لقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي التصدي للتحدي الذي تمثله ظاهرة تغير المناخ، وعلى البلدان المتقدمة اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

٥٤ - **السيد الدريس** (المملكة العربية السعودية): قال إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ وارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأساسية وغير ذلك من التحديات كان لها أثر غير متناسب على البلدان النامية زاد من الفوارق الشاسعة بين البلدان الغنية والفقيرة.

٥٥ - إن المملكة العربية السعودية لم تألُ جهدا في تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة، وفي تحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية. وقد أنشأت صندوقا لأبحاث الطاقة والبيئة وتغير المناخ تبرعت له بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، علاوة على تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على شكل قروض ميسرة لتمويل مشاريع الطاقة في البلدان النامية. غير أنها قلقة بشأن طبيعة السياسات الانتقائية التي تتخذها بعض البلدان الصناعية، وترى أن الدعوة إلى الابتعاد عن استعمال الوقود الأحفوري لا تمثل حلا عمليا. وعلاوة على ذلك فإن التقنيات الجديدة لعزل الكربون تسمح للعالم باستخدام الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة بطريقة نظيفة.

٥٦ - ومطلوب إطار أكثر شمولا لمعالجة الآثار القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل لأزمة الغذاء وآثارها على حقوق الإنسان. وعلى الدول الأعضاء، في جملة أمور، تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي والبحوث العلمية، لكفالة الأمن الغذائي. إن المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الدول المانحة في العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية، وقدمت ما يقارب ١٠٩ بلايين دولار كمعونات لأكثر من ٩٥ بلدا ناميا خلال الـ ٣٥ عاما الماضية. وهذا المبلغ يتجاوز النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي حددتها الأمم المتحدة، والبالغة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٥٧ - إن إطار التنمية الدولي يجب أن يحترم الخصوصية الثقافية والعادات الخاصة بالبلدان النامية. ويجب الحفاظ على التركيز على بساطة الأهداف ومحدوديتها. ويتعين تجنب الأهداف التي تتجاوز حدود الأهداف المباشرة للتنمية الرامية للقضاء على الفقر والجهل والمرض. إن العالم يحتاج إلى شراكة جديدة وقوية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس من العدل والمساواة والشفافية، بما في ذلك تحرير التجارة والاختتام الناجح لجولة الدوحة.

٥٨ - **السيد ده أغيار باتريوتا** (البرازيل): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتطلب أهدافا محددة، مع رؤية تحويلية أوسع. إن الإطار العالمي للأهداف سيوفر التوجيه، وسيتيح أيضا المرونة لكل بلد. ولا ينبغي لهذا الإطار أن ينكر مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متفاوتة، أو أن يسمح للجهات المانحة بالتهرب من التزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية. إن المجتمع الدولي مسؤول مسؤولية جماعية عن تهيئة بيئة تمكينية للتنمية، ومن المخيب للآمال أن المساعدة الإنمائية الرسمية انكمشت للعام الثاني على التوالي في عام ٢٠١٢. ومع أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مهمان في حد ذاتهما، فإنهما ليسا بديلين للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٩ - إن إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والدور المعزز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد ساعدا على تمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى المجتمع الدولي أيضا صياغة استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة، وإيجاد آلية لتعزيز وتطوير ونقل وتعميم التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا. وتحقيقا لذلك يتعين اتخاذ قرار بحلول نهاية عام ٢٠١٣ لعقد مؤتمر متابعة آخر لتمويل التنمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٦٠ - إن الاقتصاد العالمي لا يزال يجابه تحديات ضاغطة تهدد التقدم الذي حققته البلدان النامية على مدى عدة عقود. إن أزمة الديون السيادية الطويلة في بعض بلدان منطقة اليورو واحتمال حدوث أزمة ديون خطيرة في أكبر اقتصاد عالمي يثيران قلقا بالغا بشأن حالة الحوكمة الاقتصادية العالمية. إن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف يجب أن تخضع لمساءلة أكبر وتكون أكبر تجاوبا مع احتياجات العالم النامي. ولذلك فإن بلده قلق إزاء التأخر في تنفيذ إصلاح الإدارة ونظام الحصص في صندوق النقد الدولي الذي كان قد اتُفق عليه في عام ٢٠١٠، وتأجيل إجراء استعراض شامل جديد لصيغة الحصص يكون من شأنه أن يعكس بشكل أفضل الحقائق الراهنة، وأن يعزز تمثيل البلدان النامية. وعلى المجتمع الدولي الاستفادة من المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية لتحقيق نتيجة طموحة تركز على التنمية لجولة الدوحة.

٦١ - وأخيرا، فإنه لا توجد أيضا آليات عالمية مشروعة قابلة للمساءلة فيما يتعلق بالإنترنت. إن الاعتراض غير القانوني لاتصالات وبيانات المواطنين ودوائر الأعمال وممثلي الحكومات يعتبر خرقا للقانون الدولي وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية. وعلى الأمم المتحدة القيام بدور قيادي في تنظيم سلوك الدول ومنع استخدام الفضاء الإلكتروني كسلاح للحرب.

٦٢ - **السيد أوامبور** (نيجيريا): قال إن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تُصاغ بطريقة شاملة وشفافة، دون الانتقاص من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال الحد من الفقر يمثل واحدا من التحديات الأكثر إلحاحا، ولا سيما في أفريقيا، وتعوقه التفاوتات العالمية في توزيع الثروة ومراقبة الموارد والأسواق. ويتعين على اللجنة في هذه الدورة السعي إلى تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر. فمثلا يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية القيام بدور حفزي بالغ الأهمية، ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها، على الرغم من الأزمة الراهنة. وعلى المجتمع الدولي البحث عن آليات مالية جديدة مبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل خاص على التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي.

٦٣ - إن للتصحر والجفاف وتدهور البيئة آثارا على الاقتصادات النامية، ولا سيما في منطقة الساحل. وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ التزامات مهمة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والمياه، مما يساعد على عكس الاتجاه. ويجب على المجتمع الدولي أن ينفذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وأن يواصل استحثاث الإرادة السياسية وبناء القدرات وتنسيق الجهود لمجابهة التحدي. ومن

بواعث القلق أيضا الفيضانات الخطيرة في الحزام الاستوائي الأفريقي وتراجع منسوب المياه في بحيرة تشاد. إن وفده يرحب بنتائج الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من التقدم لمكافحة انبعاثات غاز الدفيئة.

٦٤ - وأخيرا فإنه يرى أن على اللجنة تجنب مناقشة المواضيع الخلافية التي لا أثر لها على المسائل المطروحة، ولا سيما فيما يتعلق بأنماط الحياة والأفضليات الفردية التي لا تحظى بتوافق للآراء. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الحساسيات الثقافية والنظم الأخلاقية والعقائدية للدول الأعضاء.

٦٥ - **السيد بوريما** (النيجر): قال إن المناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحوار السادس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ساعدا على التحديد الدقيق للتحديات التي تجابه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل إحدى هذه الصعوبات، ولا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، في عدم إمكان التنبؤ بالقيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية وتراجعها. ولذلك يجب على المجتمع الدولي الاجتهاد أكثر لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجي عمل إسطنبول وألماتي. ويجب أن تتضمن هذه الموارد المساعدة الإنمائية الرسمية وآليات مبتكرة، منها فرض ضرائب على المعاملات المالية.

٦٦ - ويجب أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويتعين أن يكون الإنسان محور هذه الخطة، وأن تحدد أهدافا واضحة لكل فئة من البلدان، وأن ترتب موارد كبيرة، وأن تضع في اعتبارها احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين أيضا في الدورة الراهنة أن تعمل اللجنة على تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متفاوتة.

٦٧ - **السيد تالبوت** (غيانا): قال إنه يجب على اللجنة ألا تألو جهدا في القيام بدورها كمنتدى عالمي؛ ووضع السياسات والممارسات الإنمائية في سياقها وبلورتها؛ وإيجاد حلول عملية للتحديات الراهنة؛ واستكشاف سبل زيادة فعاليتها، ولا سيما بمراجعة أساليب عملها. وقد اتُّخذت خطوات واسعة لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ومنها إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتحقيق عالمية العضوية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى اللجنة الآن أن تركز على وضع استراتيجية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون متماسكة ومتكاملة وشاملة وحيوية وفعالة. إن التنمية المستدامة التي لا رجعة فيها تتطلب بناء القدرات من خلال الاختتام المبكر لجولة الدوحة، والعمل في الوقت المناسب على التخفيف من آثار تغير المناخ. وقد اتضح من استراتيجية غيانا المتعلقة بالغابات المطيرة أنه ليس مطلوبا من البلدان أن تختار بين تغير المناخ والتنمية.

٦٨ - وعلى اللجنة السعي إلى تحقيق الاتساق في عملها، مع استمرار التركيز على التصدي للتحديات العالمية، وعلى التمويل وغيره من سبل التنفيذ. وعليها أن تضع في اعتبارها احتياجات البلدان التي تمر بظروف إنمائية صعبة. غير أنه لا ينبغي للجنة أن تتجاهل البلدان ذات الدخل المتوسط، والدول الجزرية الصغيرة النامية التي صُنفت باعتبارها ذات دخل متوسط أو مرتفع. فالعديد من هذه البلدان تعاني الفقر على نطاق واسع، وتواجه تحديات في التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية، وقد أدى تصنيفها إلى تراجع في تمويل التنمية. وعلى اللجنة في الدورة الحالية أن تحدد ترتيبات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعمل على معالجة هذه التحديات.

٦٩ - **السيد راتراي** (جامايكا): قال إنه يتعين على اللجنة، عند مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، النظر في سبل معالجة الأهداف الإنمائية للألفية المتبقية، واعتماد نهج متعدد الأبعاد للقضاء على الفقر، وتحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق وحصولها على التكنولوجيا. وعلى اللجنة النظر في إعادة تنظيم مجموعات البنود الواردة في جدول أعمالها لكي تعكس بشكل أفضل جدول أعمال ريو+٢٠ والركائز الثلاث للتنمية المستدامة جميعها.

٧٠ - إن التعافي العالمي لا يزال بطيئا وغير متوازن ومتقلبا، مما يعرض الاقتصادات الصغيرة المفتوحة لصدمات خارجية. ولذلك يتعين على اللجنة أن تولي اهتماما خاصا لمسائل الاقتصاد الكلي. وعليها أن تناقش وضع الفئات الضعيفة من السكان أينما كانت، سواء في أقل البلدان نموا، أو البلدان النامية غير الساحلية، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو قارة أفريقيا، أو حتى في البلدان ذات الدخل المتوسط. ويجب عليها النظر في الأعباء الباهظة لديون العديد من البلدان النامية، بما فيها الاقتصادات الجزرية الصغيرة الهشة في منطقة البحر الكاريبي.

٧١ - وقال إن وفده يتطلع إلى الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيواصل المشاركة مع هذه الدول من أجل تهيئة بيئة تمكينية للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. ويأمل أن تؤدي الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى إرساء أسس اتفاق شامل بشأن تغير المناخ يبرم في عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.